محضر الجلسة العاشرة

(اليوم الثاني)

(الموازنة اليوم الأول)

من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثامن عشر المنعقدة يوم الأحد الواقع في 16/ربيع الآخر/1438 هجرية، الموافق 2017/1/15 ميلادية

– استكمال مناقشة مشروعي القانونين وخطاب الموازنة من قبل أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة النواب المحترمين

السيد خميس عطية: بسم الله الرحمن الرحيم.

سعادة الرئيس، الزملاء والزميلات الأكارم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أُعلن أمامكم إن هذه الموازنة التي قدمتها الحكومة إلى مجلسنا الكريم تقليدية تعتمد على الضرائب لسد العُجوزات فيها وتأمين الأموال للخزينة، كما إنها تحول الدولة الأردنية من دولة رعاية اجتماعية إلى دولة جباية تعتمد على جيوب الناس التي أصلاً أصبحت فارغة، إن هذه الموازنة وضعتها الحكومة الحالية مُعتمده على وصفات الصندوق النقد الدولي الذي يتعامل مع الدول كأرقام صماء غير آبهه بالشعوب وقوت يومها، إن هذه الموازنة تزيد من معاناة شعبنا المعيشية بل أنها تزيد من معاناة الفقراء وتقضي على ما تبقى من الطبقة الوسطى التي هي صمام الأمان لأي مجتمع.

سعادة الرئيس، الزملاء والزميلات.

لستُ غاوي معارضة أو اعتراض أو عدم موافقة على الموازنة، ولكننا اليوم ظروف استثنائية تتطلب منا موازنة استثنائية تُعالج الاختلالات في هيكلة الاقتصاد الأردني برمته لصالح اقتصاد نابع من الاعتماد على الذات اقتصاد يُعيد لنا الطبقة الوسطى ويحمي الفقراء ويُعيد لنا دور الدولة الاجتماعي،

فالمسؤولية الوطنية تُحتم علينا الانحياز للوطن ولشعبنا، لأن الوضع المعيشي لشعبنا يحتاج إلى موازنة للدولة لا تعتمد على جيوب المواطنين، موازنة تُشجع الاستثمار وتُساهم في خلق فرص عمل للأردنيين، إن شعبنا اليوم بنظر إلى مجلس النواب بأن يُخرج موازنة تُنمي الوضع الاقتصادي وتُطور الأوضاع الخدماتية وتُعزز الاستثمار وتساهم في تشجيعالمشاريع الرأسمالية موازنة فيها زيادة على الرواتب للموظفين وللعسكريين لمواجهة الغلاء الفاحش.

الزملاء والزميلات الأكارم.

إنني دائماً أُحاول جاهد أن أجد إجابة على سؤال يتردد على لسان الجميع وهو: إلامَ يَحن الوقتَ إلى وقفة اقتصادية جادة والانتهاء من مسلسل رفع الأسعار؟ لأنه في كل عام أو عامين تخرج علينا الحكومات بقرارات متعلقة بالأسعار أو فرض رسومٍ على المحروقات أو الكهرباء وغيرها من السلع لمعالجة العجز في الموازنات، إننا اليوم أحوج ما نكون إلى أن تُقدم الحكومة رؤيةاقتصادية جديدة بعيداً عن وصفات المؤسسات الدولية وتنقلنا إلى مرحلة الصناعة والإنتاج، لكي نتخلص من الأزمات المتعلقة بغياب المساعدات الخارجية، وعلى فكرة أُدرك جيداً أن زمن المساعدات الخارجية بدأ يغيب، وإن هذه المساعدات لن تستمر طويلاً سواء الخليجية أو الدولية، وهذا يعني بالضرورة أن تبدأ الحكومة في بناء رؤية اقتصادية تعتمد على قُدراتنا لبناء اقتصادي وطني قادر على النهوض والسير إلى الأمام وتحقيق الرفاه إلى المواطنين.

سعادة الرئيس الأكرم.

لن نقبل إطلاقاً فرض أي ضريبة جديدة، كما إننا لن نقبل برفع ضريبة المبيعات أو إلغاء الإعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع الغذائية والأساسية، فالوضع لم يعد يحتمل مزيد من الضرائب، بل أن المطلوب إعفاء الناس من بعض الضرائب نتيجة سوء الأوضاع المعيشية وارتفاع الأسعار.

إن الحكومة مُطالبة بخفض النفقات الحكومة بشكلٍ حقيقي، وهنا أقترح اقتراح مُحدد وهو سحب السيارات الحكومية من جميع المدراء والموظفين وإعطاء المدراء كبدل مبلغ مقطوع ويستعمل سياراتهم الخاصة،فالأصل في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة أن تلجأ الحكومة إلى تخفيض مصروفاتها حتى تقنع المواطنين بأن هنالك جدية في معالجة العجز في الموازنة.

ولذلك المطلوب ألا يرى المواطنين أي سيارة حكومة في الوزارات، وأن يستعمل الأمناء العامين والمدراء سياراتهم الخاصة مُقابل بدل مقطوع يُصرف لهم شهرياً وهذا البدل يكون في أضيق الحدود،

وأُطالب من رئيس الوزراء أن يُعلن أمام مجلسنا عن خطوة سحب السيارات الحكومية لرد النفقات كمبادرة لتذليل أن هنالك جدية في ضبط النفقات، وأُطالب بإيجاد آليه جديدة للرواتب العليا للمسؤولين الكبار إذ لا يجوز أن يزيد أي راتب في الدولة أو المؤسسات المستقلة عن راتب الوزير، كما لا يجوز أن تكون المكافآت والمياومات والامتيازات وبدل الإضافي أكثر من الراتب الإجمالي للمسؤول.

الزملاء.

إن تشجيع الاستثمار يتطلب إعادة يتم ودراسة لمنظومة التشريعات والإدارات المعنية بالاستثمار من بلديات ووزارات وهيئات مستقلة، وهذا يجب أن يكون أولوية للحكومة لجذب الاستثمارات ولخلق فرص عمل، كما أن تشجيع المشاريع الصغيرة بات أمرٌ ضروري لحل مشكلتي الفقر والبطالة، فإقامة المصانع الصغيرة والكبيرة والتشجيع على التدريب المهني هي مسألة ضرورية لحل مشكلة البطالة.

وهنا أُطالب الحكومة بتشجيع البنوك على الإقراض بفوائد منخفضة وشروط ميسرة لإنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة، وأُطالب بإعادة النظر في أسعار الفائدة في البنوك التجارية على الإقراض للمشاريع التنموية الصغيرة والتي من شأنها تشجيع هذه المشاريع.

وأُثمن عالياً جهود جلالة الملك عبد الله الثاني في تحسين مستوى معيشة المواطنين وتطوير الاقتصاد الأردني وتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل للمواطنين، إن المطلوب اليوم من الحكومة إعطاء الأولوية لقطاع الصناعة والزراعة من خلال تشجيع الصناعة واتخاذ الإجراءات لحماية الصناعة الوطنية وتطويرها بدل من فرض ضرائب عليها يؤدي إلى القضاء على صناعاتنا الوطنية وهجرتها إلى الخارج.

كما إن المطلوب دعم القطاع الزراعي والبدء باستراتيجية زراعية جديدة لاستغلال ما حبانا الله به من نعمة كبيرة وهي غور الأردن، والتي تكون فيها المحاصيل موجودة في وقت الشتاء والثلوج،وهذا يعني إننا نستطيع تصدير الزراعة إلى أوروبا في هذه الفترة الذهبية من الموسم، حيث أن هنالك ثلوج ونحنُ لدينا محاصيل طبعاً، وهنا يمكن للحديث كثيراً لكن كفى عدم المبالاة بالزراعة، وأُطالب بإنشاء مصانع لاستيعاب الفائض من المنتوجات الزراعية كمصنع للبندورة وتعليب الفواكه، كما أن المطلوب اليوم من الحكومة تشجيع قطاع السياحة وتحسين هذا القطاع الهام وتشجيع السياحة الداخلية.

سعادة الرئيس، الزملاء.

إن وضع قانون للزكاة بات أمرٌ ضروري لأن أموال الزكاة تسد احتياجات الفقراء، كما أن الناس تُقبل على دفع الزكاة استجابة إلى أمر رباني وهذا يُساهم في حل مشكلة الفقر، كما إن أموال الزكاة قد تكون مصدر لإنشاء المشاريع الصغيرة وإعالة المحتاجين.

وأخيراً موقفي من الموازنة بالموافقة أو الرفض مرتبط باستجابة الحكومة للاقتراحات التي قدمتها، وآمل من الحكومة أن تعلن موافقتها على هذه الاقتراحات من أجل ضبط النفقات ومعالجة الاختلالات في الاقتصاد الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.